

## كورونا.. درس في إدارة الأزمات

أزمة تعاملوا معها بطريقة خاطئة، اتخذت في غياب بعض الحقائق. يعتقد باحثون حالياً أن ما بين 5 و40 حالة من كل 1000 حالة إصابة بفيروس كورونا ستنتهي بالوفاة، وأن أكثر الاحتمالات واقعية لمعدل الوفاة هو موت تسعة أشخاص من كل 1000 حالة إصابة، أي نحو 1 في المئة منها. إضافة إلى ذلك، لا يتم رصد معظم حالات الإصابة، لأن المصابين بأعراض طفيفة لا يميلون إلى استشارة الطبيب؛ وبالتالي، فإن تسجيل عدد حالات أقل من الواقع يجعل من السهل المبالغة في تقدير معدلات الوفاة.

في ضوء هذه المعطيات، ما هي نسبة احتمال أن يتعرض للوفاة في حالة إصابتي بالفايروس؟ هذا يعتمد على مجموعة من العوامل؛ الفئة العمرية، والجنس، والحالة العامة للصحة، والنظام الصحي حيث توجد. ويزيد احتمال الوفاة جراء الإصابة بفيروس كورونا بين بعض الفئات من الناس، وهم كبار السن والمرضى بأمراض أخرى، وربما أيضاً بين الرجال؛ وهذه بعض الحقائق.

في أول تحليل لأكثر من 44000 إصابة في الصين، كان معدل الوفاة أعلى بعشرة أمثال بين الطاعنين في السن مقارنة بمن هم في منتصف العمر. وجاءت أدنى معدلات الوفاة بين الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً، إذ كانت هناك 8 حالات وفاة بين كل 4500 حالة إصابة.

وكانت حالات الوفاة أكثر شيوعاً بخمسة أمثال على الأقل بين المصابين ببدء السكري أو ارتفاع ضغط الدم أو من يعانون من مشاكل في القلب أو الرجفان، وفقاً عدد حالات الوفاة بين الرجال نظيره بين النساء.

إذا كان الأمر كذلك، لماذا آثار كورونا الرعب وهو ليس أسوأ من الإنفلونزا العادية، التي تقتل سنوياً عددا يصل إلى 600 ألف من البشر؟

الفرق أن للإنفلونزا لقاحاً، ويوصى به للكبار ومن يعانون من أمراض مزمنة، أما ما تبقى من البشر فيعتمدون على مقاومتهم الطبيعية، التي ثبت أنها تكفي لإنقاذ حياتهم.

كيف أخطأ السياسيون في إدارة الأزمة؟ الخوف من ارتكاب الخطأ هو ما أوقع السياسيون في الخطأ. ولا يمكن أن نوجه اللوم هنا إلى الأطباء والعاملين في القطاع الصحي فقط فالسؤال عن حالة الخوف هو وسائط التواصل الاجتماعي، التي استغلها البعض لبلث الذعر.

كان من الأفضل لو انصبت جهود الدول والحكومات على الفئات الأكثر عرضة للخطر، وفرض حجر صحي عليها، إلى أن يتم العثور على لقاح أو علاج، أو يكتسب العالم مناعة طبيعية لمقاومة الفيروس، بينما تُترك بقية السكان لتسيير عجلة الاقتصاد.

إفراج شوارع المدن من البشر، وخلق حالة من اللهفة والخوف من فقدان السلع الغذائية والطبية، ساهما فقط في خلق أزمة اقتصادية، وحولاً المدن إلى مدن أشباح.

وحدها السويد اختارت مساراً مغايراً لبقية العالم في محاربة كورونا رافضة أن تكسر حالة اليأس التي عمّت بين سكان ووهان (في الصين) وبرغامو (في إيطاليا)، حتى لا يصبح الأمر مغامرة تنتهك المبدأ الأساسي للمجتمع، فلكل فرد قيمته الخاصة، وأوصت بأن يبقى الأشخاص الأكثر "عرضة للخطر" في منازلهم، ومنعت أي تجمع يفوق 500 شخص.

لكن السويد "لا تفعل مع ذلك مثل النعمة"، وهي مثل معظم شركائنا الأوروبيين أغلقت حدودها أمام التقلبات التي تعتبر "غير ضرورية"، وإن لم تطلب بعد إغلاق المدارس، فذلك لأنها ترى أن المستن هم من يجب أن يبقىوا في المنزل وليس الأطفال.

فهل تقصر الحكومة السويدية في حماية سكانها، أم تحسّن إدارة الأزمة؟

علي قاسم  
كاتب سوري  
مقيم في تونس

الخوف من اتخاذ قرار خاطئ، يدفعنا غالباً إلى ارتكاب الخطأ، وهذا ما حصل في تعامل المسؤولين مع فيروس كورونا. ورغم أن البعض منا يعرف ما هو التصرف الصحيح، فضل تحت ضغوط أخلاقية وشعبوية أحياناً أن يتبنى القرار الخاطئ. اندفعت الحكومات واحدة تلو الأخرى، تحت نفس الضغوط، إلى تبني حلول خاطئة، رغم معرفتها أن "العلاج لا يمكن (ولا يصح) أن يكون أسوأ من المرض".

الأعداد المتزايدة للمصابين والإصابات، ليست هي كل ما خلفه إعصار كورونا الذي يواصل انتشاره؛ الأرقام والمؤشرات الاقتصادية في الأسواق المالية تتحدث عن حقائق صادمة ناتجة عن قرارات خاطئة تبنتها الدول.

تسببت القرارات الخاطئة بخلل في أسواق الطاقة، والعملات، والسلع، والمواد الاستهلاكية والإنتاجية، والطيران وغيرها من القطاعات، ملحقه أضراراً، يتوقع خبراء الاقتصاد، في حال استمرارها لفترات أطول، أن يتجاوز تأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي ما أحدثه "الكساد الكبير" عام 1929.

متابعة الأرقام لا تجدي كثيراً، وخاصة أن الأزمة لا تزال متفاعلة، لذلك نتكفي بالصورة التي قدمها موقع بلومبرغ الأميركي للتحليلات الاقتصادية والسياسية الذي أوضح أنه لن يكون من السهل إعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انتهاء الأزمة.

وكما أدى الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى ظهور وضع جديد للاقتصاد، تمثل في استمرار النمو المتدهور، والاستقرار المالي المصطنع، فإن أزمة كورونا ستغير التضاريس الاقتصادية العالمية، وتسرع عملية إزالة العوامة، وإلغاء التقارب، وإعادة تعريف الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم.

هذا ليس أسوأ ما يمكن أن يحصل. قد تؤدي الصدمة، التي تسببها كورونا، إلى خفض النمو السنوي العالمي، وفي أسوأ السيناريوهات سيواجه العالم عجزاً في الدخل تتجاوز قيمته 2 تريليون دولار، وليس مستبعداً أن نشهد عمليات إفلاس على نطاق واسع.

ولن تكون الدول العربية هي الأخرى في مام، حيث كشفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عن خسائر اقتصادية فادحة ستعانيها المنطقة العربية بسبب الوباء.

المرجح أن تخسر المنطقة العربية أكثر من 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، وأن تتكدس شركاتها، في الفترة نفسها، خسائر تفوق قيمتها 420 مليار دولار.

المخاوف من ركود عالمي بسبب وباء كورونا جعل الحكومات الغربية الساعية لحماية اقتصادها تدعو إلى التنسيق في ما بينها.

وقال الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنخيل غوريرا، إن التنسيق يجب أن يفوق ذلك الذي تم في الثلاثينات إبان "خطة مارشال" التي ركزت على إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

هل حقاً أن المنسب بكل هذا هو فايروس كورونا المستجد؟ كل ما فعله الفايروس أنه وضع أمام رجال السياسة

ويقول مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، جون بولتون إن التهديد الأساسي لوجود الاتحاد الأوروبي يأتي من أولئك الذين أسسوه في البداية، فليست اليونان، أو أوروبا الشرقية من يهدّد بقاء الاتحاد، وإنما أكثر الدول نجاحاً واستقراراً، مثل مجموعة البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) وألمانيا، والتي يمكن أن توقف نشاط أي من المؤسسات الأوروبية أو كلها، أو أن تخرج منها في ظل ظروف معينة، إذا ما قضت المصلحة القومية لهذه البلدان. بذلك.

## التيارات الشعبية المشكّكة في جدوى الوحدة الأوروبية أكبر مستفيد من الأزمة



### الوباء يفتح أبواب الخروج للجميع

وسط غياب مظاهر التضامن بين دوله وانكفاءها ضمن حدودها الداخلية. ويرجح هؤلاء أن يتبين أن الاتحاد الذي استطاع تجاوز تداعيات بريكست وأزمة اللاجئين والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، بات أكثر هشاشة وضعفاً من ذي قبل، بعدما أعاد اختبار انتشار الوباء الاعتبار إلى الدولة القومية ككلاد أخير للشعوب في وقت الأزمة الكبرى.

وتعزز أزمة كورونا مساعي الشعوب في أوروبا لتفكيك الاتحاد الأوروبي، فيما تراقب كل من روسيا والصين التحولات الجيوسياسية في القارة العجوز وتدفع باتجاه تغذية ثغرات الانفصال والتفكك.

ويشير متابعون إلى أن المساعدات الصينية والروسية لإيطاليا وغيرها من دول القارة الأوروبية وإن كان يمكن تصنيفها ضمن خانة "التضامن الإنساني"، إلا أنها لا تخلو من أبعاد جيوسياسية.

ويقول الكاتب ستيفن إرنانجر في مقال له بصحيفة نيويورك تايمز الأميركية إن "الفايروس يختبر التماسك والتحالفات الأوروبية ويعيد اختباراً قاسياً للديمقراطية في أوروبا، ومع الانتشار السريع له، تتعثر بروكسل وتبتعد الدول، والولايات المتحدة تقبل حواجز ضد الحلفاء".

ويضيف "بينما توسلت إيطاليا للحصول على المساعدة، بدأ أن الاتحاد الأوروبي يتأخر ويعتذر، حيث تجاهلت الدول الأعضاء دعوات التضامن، واختارت الولايات المتحدة محاولة عزل نفسها عن أوروبا بالكامل، باتخاذها قرار حظر السفر بدلاً من القيام بدور تعاوني".

ويتابع الكاتب "بدلاً من ذلك، ترك الأمر للصينيين الذين أرسلوا على الفور خبراء طبيين إلى إيطاليا ووعدوا بتقديم 2 مليون قناع وجه، و20000 وحدة واقية و1000 جهاز تنفس".

من جانبه، قال بول أدمسون، مؤسس مجلة "Encompass"، إن ما يجري اختبار رئيسي للاتحاد الأوروبي، حيث يتراكم الفايروس على رأس الأزمات القائمة بشأن الهجرة وسيادة القانون. وأضاف "القيم الأوروبية والتضامن والالتصاق تبدو مثل العبارات المرفوعة".

### ملاذ الدولة القومية

يرى متابعون أنه لا يمكن النظر إلى أزمة الاتحاد الأوروبي المتصاعدة بفعل انتشار وباء كورونا، باعتبارها توتراً عابراً للعلاقات بين دوله، يمكن تجاوزه متى تم القضاء على الفايروس. فبعد تجاوز الأزمة ستقف بلدان التكتل أمام نوع مختلف من التحديات، تحديات من شأنها أن تُهز دعامات الاتحاد ووحده،

إثناء تفشي المرض. إن الصين تملأ الفراغ".

وبعد أن اتخذ الاتحاد الأوروبي قرار عدم إرسال معدات طبية إلى الدول غير الأعضاء، أكد الرئيس الصيني الكسندر فوتشيش أنه طلب من الصين جميع أنواع المساعدات حتى إرسال الطواقم الطبية وهو ما لبته بكين، وانتقد بشدة تخلي الأوروبيين عن بيلاده وهم من كانوا في وقت سابق يطالبون بلغراد بعدم شراء المضاعف الصينية.

وقال فوتشيش "لقد رأينا أنه لا يوجد تضامن ولا تكاتف في أوروبا.. أننا أتق في الصين فهي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تستعانا. أما بالنسبة للآخرين فنشكرهم على 'لا شيء'".

وأظهر تفشي وباء كورونا في أوروبا الكثير من الحقائق حول هشاشة العلاقة بين الدول الأوروبية التي تربطها اتحاد لم يقدم الكثير للحد من انتشار الوباء حتى الآن، في الوقت الذي تستند فيه بعض دول الاتحاد بالالصين وروسيا لإنقاذها.

ويقال الكاتب ستيفن إرنانجر في مقال له بصحيفة نيويورك تايمز الأميركية إن "الفايروس يختبر التماسك والتحالفات الأوروبية ويعيد اختباراً قاسياً للديمقراطية في أوروبا، ومع الانتشار السريع له، تتعثر بروكسل وتبتعد الدول، والولايات المتحدة تقبل حواجز ضد الحلفاء".

ويضيف "بينما توسلت إيطاليا للحصول على المساعدة، بدأ أن الاتحاد الأوروبي يتأخر ويعتذر، حيث تجاهلت الدول الأعضاء دعوات التضامن، واختارت الولايات المتحدة محاولة عزل نفسها عن أوروبا بالكامل، باتخاذها قرار حظر السفر بدلاً من القيام بدور تعاوني".

ويتابع الكاتب "بدلاً من ذلك، ترك الأمر للصينيين الذين أرسلوا على الفور خبراء طبيين إلى إيطاليا ووعدوا بتقديم 2 مليون قناع وجه، و20000 وحدة واقية و1000 جهاز تنفس".

من جانبه، قال بول أدمسون، مؤسس مجلة "Encompass"، إن ما يجري اختبار رئيسي للاتحاد الأوروبي، حيث يتراكم الفايروس على رأس الأزمات القائمة بشأن الهجرة وسيادة القانون. وأضاف "القيم الأوروبية والتضامن والالتصاق تبدو مثل العبارات المرفوعة".

يرى متابعون أنه لا يمكن النظر إلى أزمة الاتحاد الأوروبي المتصاعدة بفعل انتشار وباء كورونا، باعتبارها توتراً عابراً للعلاقات بين دوله، يمكن تجاوزه متى تم القضاء على الفايروس. فبعد تجاوز الأزمة ستقف بلدان التكتل أمام نوع مختلف من التحديات، تحديات من شأنها أن تُهز دعامات الاتحاد ووحده،

مثل التعاطي الدولي مع تفشي وباء كورونا فرصة هامة للوقوف عند الكثير من التحولات التي قد تطرأ على العلاقات بين الدول مستقبلاً. وتطبيق ترجيحات التبعاد خاصة على الاتحاد الأوروبي الذي غاب عنه التنسيق والتكاتف لمساعدة دوله الأعضاء الأكثر تضرراً من الفايروس ومنها إيطاليا التي تعالت أصوات قادتها لتؤكد أن التكتل الأوروبي خذلتها وتركها تصارع الموت لوحدها. فأى اتحاد أوروبي سيكون بعد كورونا؟

الأوروبي عدم التزام الدول الأوروبية بمبدأ التضامن، كما أظهر ضعفا في أدوار المفوضية الأوروبية التي عجزت عن القيام بالتنسيق كما ينبغي.

وتجلى غياب التنسيق عبر قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتحرك منفردة دون تنسيق في ما بينها، فضلا عن إغلاق حدودها، وبدء إجراءات التفتيش وتطبيق سياسات العزل، مما يشير إلى أن السروح التي جمعت دول الاتحاد والقائمة على التضامن في الصعيد الأول، قد انتهت في عموم دول الاتحاد.

### زعزعة أركان الوحدة الأوروبية

في مقالة كتبها سفير إيطاليا لدى الاتحاد الأوروبي ماريو ماساري، عقب رفض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طلب المساعدة، قال إن "على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ خطوات ملموسة مؤثرة وعاجلة ولا يكفي فقط بالاجتماعات وتبادل وجهات النظر".

وأضاف ماساري "يجب أن لا تترك إيطاليا وحيدة في مواجهة هذه الأزمة. إن هذه أزمة عالمية تتطلب تحركاً عاجلاً من أوروبا قبل كل شيء". مشيراً إلى أن "هذا الموقف يعد مؤشراً سلباً على التضامن بين بلدان الاتحاد الأوروبي". ويهذه العبارات أكد السفير الإيطالي أن روما تركت وحيدة في مواجهة فايروس كورونا كما تركت وحيدة في مواجهة أزمة اللاجئين.

وبسر رد فعل مشابه من رئيس الوزراء النمساوي سيباستيان كورتز الذي قال إن "مبدأ التضامن والتكاتف لا يعمل في أوروبا في ظل هذا الوضع الخطير"، مؤكداً أن "هذا الوضع سيؤدي إلى حالة من الجدل في المستقبل".

من ناحية أخرى، قال رئيس وزراء جمهورية تشيكي أندريه بابيس الذي سارع بإغلاق حدود بلاده مع 15 دولة، إن "الدول الأوروبية لم تستطع تنسيق الوضع في ما بينها في الأيام الأخيرة"، وكانت صربيا أكثر المنتقدين حدة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، رغم أنها في مراحل التفاوض من أجل الانضمام للاتحاد.

وانتقدت إليزابيت برو، في تحليل نشرته مجلة فورين بولسي، "تخلي أوروبا عن إيطاليا". وقالت "في تنازل محجل عن المسؤولية، أخفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة الطبية والإمدادات لإيطاليا

حلمي همامي  
صحافي تونسي

تونس - أخرجت المساعدات الصينية والروسية لإيطاليا لمواجهة وباء كورونا مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي أبدت ضعفا في مبدأ "التضامن" الذي يشكل أساس نشأة التكتل.

وبينما فشلت المؤسسات الأوروبية في وضع خطة عمل مشتركة إلى حد الآن لمكافحة الجائحة، تعزز دور القومية كبديل للمشترك الجماعي، حيث أخذت كل دولة تكافح الوباء بمفردها وحسب إمكانياتها، ما يطرح تساؤلات بشأن جدوى الوحدة الأوروبية إن استكثت الأزمات.

يعتبر قطاع الصحة في الاتحاد الأوروبي من ضمن المجالات التي تقع تحت سلطة وصلات دوله، ورغم أنه لا توجد سياسات صحية مشتركة لعموم الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يتعين على دوله التحرك في إطار التضامن والتنسيق حال وقوع الأزمات.



وطالب المراقبون أن تتولى المفوضية الأوروبية التي تعد بمقابلة الجهاز التنفيذي بالاتحاد الأوروبي مهمة التنسيق في مثل هذه الحالات المهدة لحياة المواطنين في القارة العجوز. وأظهر الوضع الراهن في الاتحاد